ورقة علمية

تأثيرات منظومة الحصار الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة وانعكاسات آثاره على الشباب

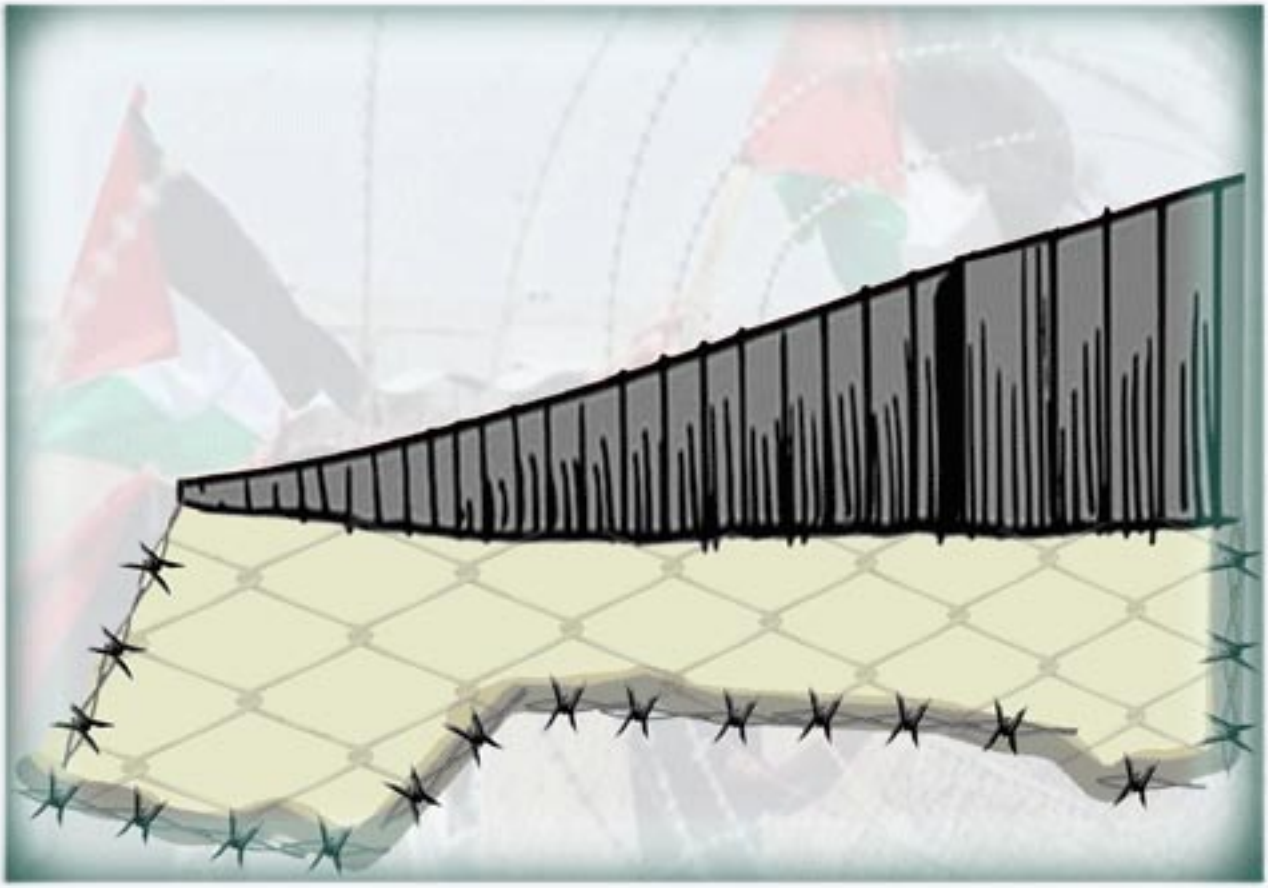

د. رائد محمد حلس

تموز/ يوليو 2022

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

مقدمة.....2

أولاً: منهجية منظومة الحصار الإسرائيلي الشامل 3

ثانياً: إجراءات منظومة الحصار الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة.....3

ثالثاً: تداعيات الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد في قطاع غزة 6

1. تأثيرات منظومة الحصار الشامل على النمو الاقتصادي.....7
2. تأثيرات منظومة الحصار الشامل على القطاع الصناعي 8
3. تأثيرات منظومة الحصار الشامل على القطاع الزراعي 10
4. تأثيرات منظومة الحصار الشامل على القطاع التجاري 11

رابعاً: الاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة في سياق منظومة الحصار الشامل.....14

خامساً: التكلفة الاقتصادية لمنظومة الحصار الشامل والاعتداءات العسكرية 17

سادساً: انعكاسات آثار منظومة الحصار الشامل والاعتداءات العسكرية المتكررة

على الشباب في قطاع غزة 18

1. ارتفاع معدلات البطالة 18
2. اتساع دائرة الفقر في قطاع غزة في أوساط الشباب 20
3. تزايد الرغبة في الهجرة في أوساط الشباب 21

توصيات ختامية.....23

تأثيرات منظومة الحصار الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة وانعكاسات آثاره على الشباب

د. رائد محمد حلس[1]

مقدمة:

تعرض الاقتصاد الفلسطيني منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994، إلى العديد من الصدمات التي حدّت وبدَّدت من إمكانيات تطوره، وأدّت إلى تقلبات دورية وتذبذبات مستمرة في العديد من المؤشرات الاقتصادية، وقد تأثرت من ذلك شريحة واسعة من المجتمع.

ويُعدّ الحصار الإسرائيلي المشدد على قطاع غزة على مدار 15 عاماً متواصلة، أبرز هذه الصدمات؛ استطاع الاحتلال الإسرائيلي من خلاله منع وعرقلة دخول وخروج البضائع من وإلى قطاع غزة، ما أسهم في دخول اقتصاد قطاع غزة في حالة غير مسبوقة من الركود الاقتصادي العام، وأصابت تداعياته الكارثية مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك كافة شرائح المجتمع، وبصورة أحدّ على الشباب.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرض قطاع غزة خلال سنوات الحصار إلى أربعة اعتداءات عسكرية كبرى، أسهمت بشكل كبير في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع، خصوصاً وأنها شلّت جميع المصالح الاقتصادية خلال الاعتداءات، تمثَّل معظمها في تدمير المصانع والشركات وفقدان الوظائف، واستمرت لفترة طويلة.

في ضوء ذلك، ترصد الورقة تداعيات الحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة وآثارها على الشباب.

[1] دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، ومختص في الشأن الاقتصادي الفلسطيني، وله العديد من الكتب والدراسات والأبحاث العلمية والتقديرات المنشورة.

أولاً: منهجية منظومة الحصار الإسرائيلي الشامل:

يُعدّ الحصار أداة ووسيلة "إسرائيل" الرئيسية والاستراتيجية للتعامل مع قطاع غزة، ضمن منهجية أساسية قوامها ثلاثة محاور رئيسية؛ الأول: السيطرة الإسرائيلية على الموارد، والثاني: السيطرة على الحدود والمعابر، والثالث: شلّ قدرة الجانب الفلسطيني على اتخاذ القرار،[2] وبذلك، تضمن سلطات الاحتلال من خلال الحصار استمرار حالة التبعية الاقتصادية لـ"إسرائيل"، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو والتطور، ويقوِّض المساعي الفلسطينية لبناء اقتصاد وطني مستقل وسيادي على الأرض والتحكُّم بالموارد من جهة، وتفكيك البنيان السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، وإيصاله إلى حالة من عدم اليقين بالمستقبل وحالة من الإحباط، وإشغاله في قضايا الفقر والمعاناة والحرمان، لتصبح الأولوية توفير مستلزمات الحياة ولقمة العيش بدلاً من التفكير في مسألة الصراع وإنهاء الاحتلال من جهة أخرى.[3]

ثانياً: إجراءات منظومة الحصار الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة:

لقد وفر الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي حدث في حزيران/ يونيو 2007 بيئة مناسبة لـ"إسرائيل" لتفرض الحصار على قطاع غزة، وتغلق المعابر وتمنع حرية الحركة للأفراد والبضائع، وتشنّ الاعتداءات

---

[2] لمزيد من التفاصيل حول الحصار، انظر:

Amnesty International et al., "Dashed Hopes: Continuation of the Gaza Blockade," United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - OCHA, November 2010; Legal Center for Freedom of Movement (Gisha), Information Sheet, Unraveling the closure of Gaza, July 2010; United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - OCHA, special Focus, "Locked in: The Humanitarian Impact of Two Years of Blockade on the Gaza Strip," August 2009; and Report by 22 aid agencies and international human rights groups/Non-UN document, 2010.

[3] محمد لبد، "اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو دور المواقع الالكترونية في ترتيب أولوياتهم نحو القضايا المحلية – دراسة ميدانية،" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 81.

العسكرية المتكررة، فغداة الانقسام مباشرة؛ أقدمت "إسرائيل" على خمسة إجراءات رئيسة ومحورية أسست لمنظومة الحصار الشامل، وهي:[4]

1. وقف التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة ابتداء من 2007/6/21، وهو يمثل البيان الجمركي لتخليص البضائع، ومن ثم يؤثر توقيفه في حركة التجارة.
2. اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً، وذلك في 2007/9/20.
3. إغلاق جميع المعابر في قطاع غزة باستثناء معبريْ رفح وإيرز Erez اللذين خُصصا لتنقل الأفراد، ومعبر كرم أبو سالم الذي خصص لنقل البضائع، وتجدر الإشارة إلى أنه كان تنقّل الأفراد والبضائع من وإلى القطاع يتم عبر ستة معابر؛ وهي بيت حانون/ إيرز، وكارني، وناحل عوز، وكرم أبو سالم، ومعبر صوفا على الحدود مع "إسرائيل"، بالإضافة إلى معبر رفح على الحدود مع مصر. وبناءً عليه، تمّ فرض قيود مشددة على دخول المواد الخام سواء للبناء أو للصناعة، كذلك القيود التي يفرضها الاحتلال على إدخال العملات المختلفة إلى القطاع وخصوصاً الشيكل في بعض الأحيان، ووقف استيراد أكثر من 4,000 سلعة كانت تُستورد قبل الإغلاق الكامل، والسماح باستيراد نحو 18 سلعة أساسية فقط، لمنع حدوث أزمة إنسانية، زادت تدريجياً إلى 67 سلعة قبل مرحلة تخفيف الحصار سنة 2010.[5]

4. تحديد مناطق يُمنع الوصول إليها، وهي أراضٍ زراعية واقعة على جانب غزة من "الخط الأخضر"، الذي تم ترسيمه سنة 1949، وتُقدّر مساحتها بنسبة 17% من المساحة الكلية لقطاع غزة، ويدخل

[4] رائد حلس، "تطور الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية،" **مجلة تسامح**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 71، 2020، ص 75–76.

[5] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، جنيف، 2010، ص 10.

في نطاقها نحو 35% من الأراضي الصالحة للزراعة. وقلّصت "إسرائيل" أيضاً، المناطق البحرية التي يُسمح لصيادي الأسماك الفلسطينيين بالوصول إليها إلى ثلاثة أميالٍ بحرية (الميل البحري يساوي 1.85 كم تقريباً) بعيداً عن الشاطئ.[6] من الجدير ذكره، أن تحديد منع الوصول إلى المناطق البرية والبحرية اكتمل خلال سنة 2008.

- 5. الاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة التي أثرت في كل مرة في حياة الناس وممتلكاتهم وسبل معاشهم ومواردهم؛ قتلاً وتدميراً وتخريباً. ووصل عدد الاعتداءات العسكرية الرئيسية الكبرى على قطاع غزة إلى أربعة اعتداءات؛ كان أولها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، والثاني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، والثالث في تموز/ يوليو 2014، والرابع في أيار/ مايو 2021. وترتب على محاولة علاج ما دمرته الاعتداءات بروز حاجة جديدة في القطاع ذات أولوية ملحة، وهي إعادة إعمار قطاع غزة، ومتطلباتها من مواد البناء في ظلّ قيود مشددة تفرضها "إسرائيل" لإدخالها، بجانب تحديد الكميات وتحديد الأشخاص وسط رقابة مستمرة وصارمة.

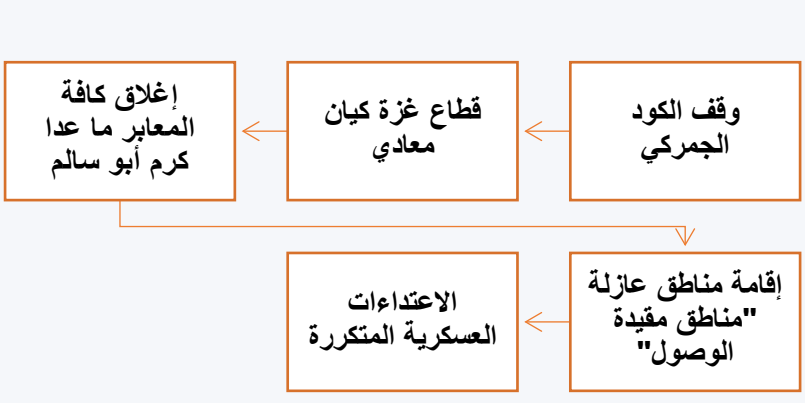

[6] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا)، وبرنامج الأغذية العالمي، "بين الجدار والسندان: الأثر الإنساني للقيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة،" الأوتشا، الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2010، ص 8، و10، و24.

ثالثاً: تداعيات الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد في قطاع غزة:

على الرغم من مرور 15 عاماً على الحصار، إلا أن صورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما تزال تبدو قاتمة جداً، نتيجة الإجراءات الرئيسية والمحورية التي فرضتها "إسرائيل" في سياق منظومة الحصار الشامل على قطاع غزة؛ والتي أدّت عملياً إلى وقف حركة البضائع والمواد الخام والوسيطة من وإلى القطاع، وفرض قيوداً شديدة على الوصول للأراضي الزراعية وعلى مساحة الصيد البحري، بالإضافة إلى التحكم والسيطرة في تحديد كمية إدخال وإخراج النقد للقطاع، ما أدى إلى انهيار كبير في القنوات الإنتاجية في قطاع غزة، حيث اضطر العديد من المصانع والورش للإغلاق بشكل كامل أو جزئي، وبالتالي الاستغناء عن عدد كبير من العمال، حيث تشير البيانات إلى أن أكثر من 90% من المشاريع أجبرت على الإغلاق، وأكثر من 3,500 شركة اضطرت للإغلاق، وأكثر من 75,000 عامل فقدوا وظائفهم خلال سنة 2007 مما عمّق من مشكلة البطالة المرتفعة أصلاً قبل الحصار،[7] كما أن استهداف محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة، والتي تُعدّ المصدر المحلي لإنتاج الكهرباء، ومنع إدخال الوقود اللازم لتشغيلها أدى انقطاع التيار الكهربائي عن المواطنين والمنتجين على حدٍّ سواء، وأثّر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على كافة القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً القطاعات الإنتاجية، الصناعية والزراعية.[8]

وبالتالي، فقد أدخل الحصار الإسرائيلي قطاع غزة في دوامة من البطالة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وتآكل القاعدة الإنتاجية نتيجة الخسائر الاقتصادية الفادحة التي سببها الحصار. وإذا أضفنا الخسار الاقتصادية التي سببتها الحروب العسكرية الكبرى التي شنّتها "إسرائيل" على قطاع غزة خلال

---

[7] مادس جلبرت، وإيريك فوسا، **عيون في غزة**، ترجمة زكية خيرهم (عمّان: دار الشروق للنشر، 2011)، ص 277.

[8] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطينيا لتطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف ونيويورك، 2015.

سنوات الحصار وكذلك تعطيلها لمباشرة إعادة الإعمار، عندها يمكننا أن نتخيل حجم الخسائر والدمار الذي لحق بالقاعدة الإنتاجية، ورأس المال البشري، والتأثيرات والنتائج الاقتصادية على مجمل النشاط الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية في قطاع غزة.

1. تأثيرات منظومة الحصار الشامل على النمو الاقتصادي:

يُعدّ النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تقيس درجة النشاط الاقتصادي، حيث يُظهر شكل رقم 1 الاتجاه العام لتطور معدلات النمو الاقتصادي في قطاع غزة خلال الفترة 1994–2021، والذي يوضح مدى الضعف والوهن في معدل النمو الاقتصادي في قطاع غزة خلال سنوات الحصار 2006–2021، مقارنة مع الفترة التي سبقت الحصار 1994–2005.

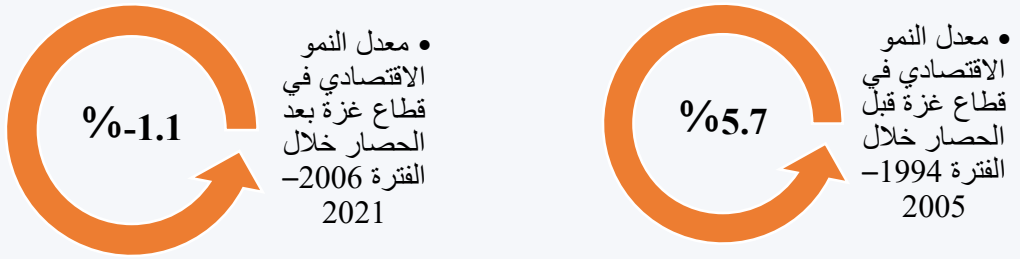

شكل رقم 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في قطاع غزة خلال الفترة 1994–2021[9]

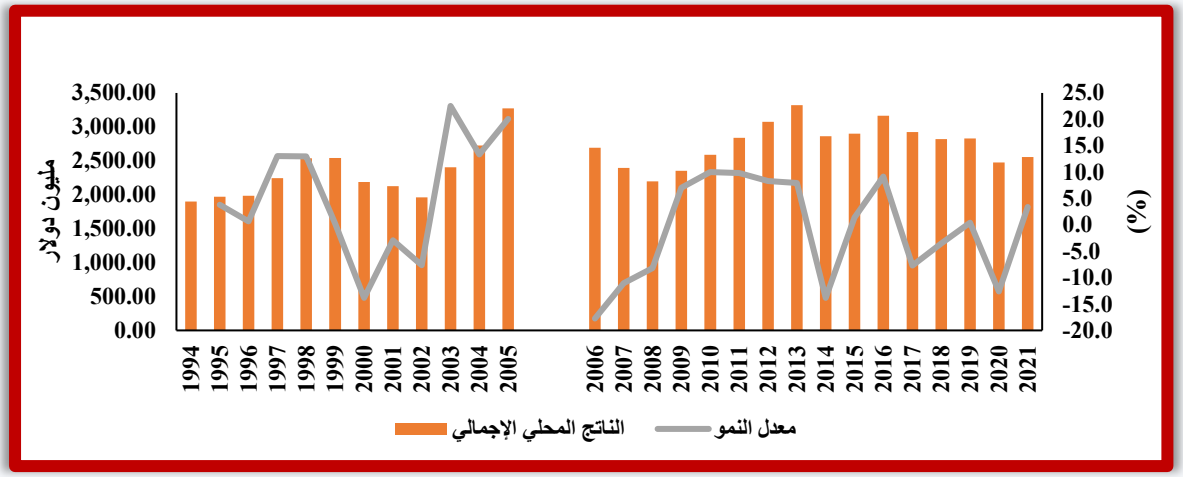

[9] الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 1994–2020، رام الله، 2022.

ويعود الضعف والوهن في النمو الاقتصادي في قطاع غزة خلال سنوات الحصار، إلى تراجع قاعدة النشاط الاقتصادي، وعدم استخدام الموارد البشرية والمادية والطبيعية المتاحة أو استخدامها بشكل منقوص، في ظلّ استمرار القيود المفروضة على الواردات والصادرات، وسائر القيود على جانبَي العرض والطلب.[10]

2. تأثيرات منظومة الحصار الشامل على القطاع الصناعي:

على الرغم من أن القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المهمة التي لها دور فعّال في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وكذلك دوره في تخفيض معدلات البطالة وتحسين وضع الميزان التجاري، إلا أن شكل رقم 2 يُظهر ضعف دور القطاع الصناعي في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي في غزة، حيث نلاحظ انخفاض القيمة المضافة لقطاع الصناعة خلال سنوات الحصار 2006–2021، حيث لم يتجاوز إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي 10.7% كمتوسط طيلة سنوات الحصار.[11]

شكل رقم 2: إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة 2006–2021[12]

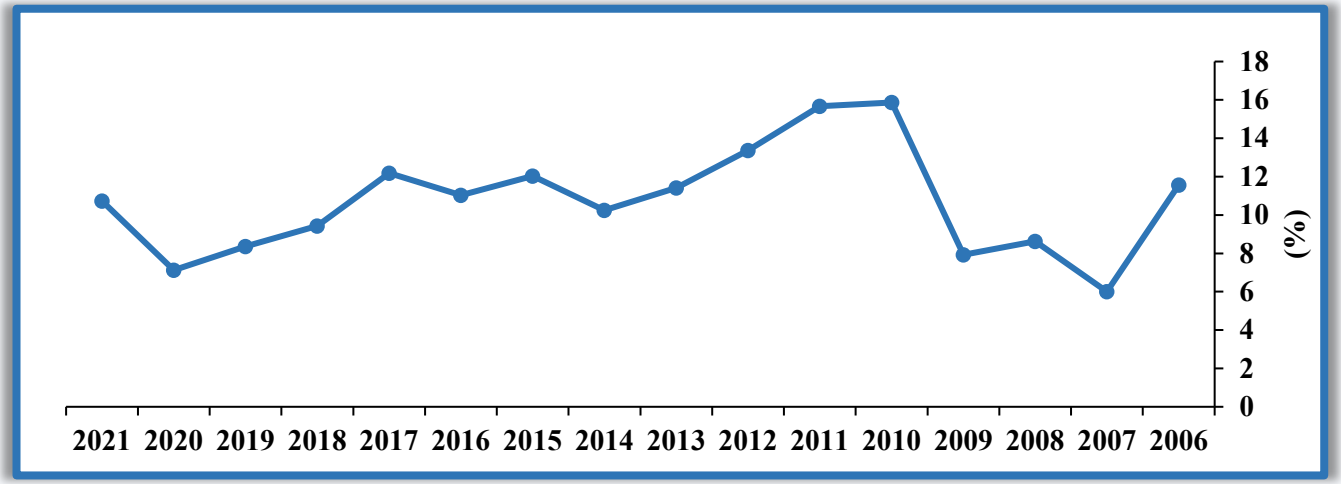

كما اتسمت قدرة القطاع الصناعي على تشغيل الأيدي العاملة في قطاع غزة خلال سنوات الحصار بالضعف، حيث تراجع عدد العاملين من 12,700 عامل سنة 2007 إلى 9,300 عامل سنة 2010، ثم تزايد ليصل عدد العاملين إلى 19,400 عامل سنة 2015 وهو أعلى مستوى خلال الفترة

[10] مازن العجلة، **سنوات التنمية الضائعة في قطاع غزة (2007–2018)** (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، 2020)، ص 98.

[11] النسبة من احتساب الباحث بالاستناد إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 1994–2020.

[12] الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 1994–2020.

2007–2020، وقد تراجع عدد العاملين من 18,100 عامل سنة 2016 إلى 16,200 عامل سنة 2020، في المحصلة لم تتجاوز نسبة إسهام القطاع الصناعي في استيعاب الأيدي العاملة في قطاع غزة 7.3% سنة 2020.[13]

ويعود تدني إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل الأيدي العاملة في قطاع غزة إلى المعوقات المتعددة التي واجهت هذا القطاع منذ حدوث الانقسام وفرض منظومة الحصار الشامل على قطاع غزة سنة 2007، ومن أهمها؛ تحديد أنواع وكميات المواد الخام المسموح دخولها إلى قطاع غزة لاستخدامها في الصناعات التحويلية، وكذلك القيود الإسرائيلية المفروضة على الصادرات والواردات مثل الإجراءات المعقدة لإصدار الشهادات، وتدمير العديد من الزراعات والقاعدة الإنتاجية، مما كبّد النشاط الصناعي خسائر جسيمة وعمل على تراجعه بشكل كبير، وخصوصاً الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية كمدخلات للعملية الإنتاجية، وكذلك عدم الوصول إلى المدخلات اللازمة للإنتاج، وكذلك إلى الأسواق الخارجية وأسواق الضفة الغربية، بالإضافة إلى سياسة الإغراق التي اتبعتها "إسرائيل" في السوق الفلسطينية، حيث أغرقتها بالسلع الإسرائيلية الصنع المنخفضة السعر والجودة، مما عمل على عدم القدرة على إقامة أي صناعة فلسطينية يمكنها منافسة نظريتها من المشروعات الإسرائيلية، وتركيز الجهات المانحة للدعم المالي على الحالات الطارئة والمساعدات الإغاثية، دون الاهتمام بالبنى التحتية والقطاعات الإنتاجية، وانخفاض كميات الطاقة المزودة لقطاع غزة، ما أدى إلى زيادة التكاليف على أصحاب الصناعات المختلفة.[14]

---

[13] علا عوض، أداء الاقتصاد الفلسطيني عام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، ص 23–24.

[14] انظر:

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، جنيف ونيويورك، 2012، ص 10؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، الدورة السابعة والخمسون، جنيف، 2010، ص 11.

3. تأثيرات منظومة الحصار الشامل على القطاع الزراعي:

يلعب القطاع الزراعي في قطاع غزة دوراً مهماً في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب الأيدي العاملة، لكن على الرغم من ذلك، فإن هذا القطاع لا يحظى بالاهتمام المطلوب ولا يقوم بدوره داخل الاقتصاد نتيجة للتحديات الكبيرة التي يواجهها؛ جراء تأثيرات الحصار المفروض على القطاع، ويُظهر شكل رقم 3 ضعف دور القطاع الزراعي في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي في غزة، حيث نلاحظ انخفاض القيمة المضافة لقطاع الزراعة خلال سنوات الحصار 2006–2021، إذ لم يتجاوز إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي 11.4% كمتوسط طيلة سنوات الحصار.[15]

شكل رقم 3: إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة 2006–2021[16]

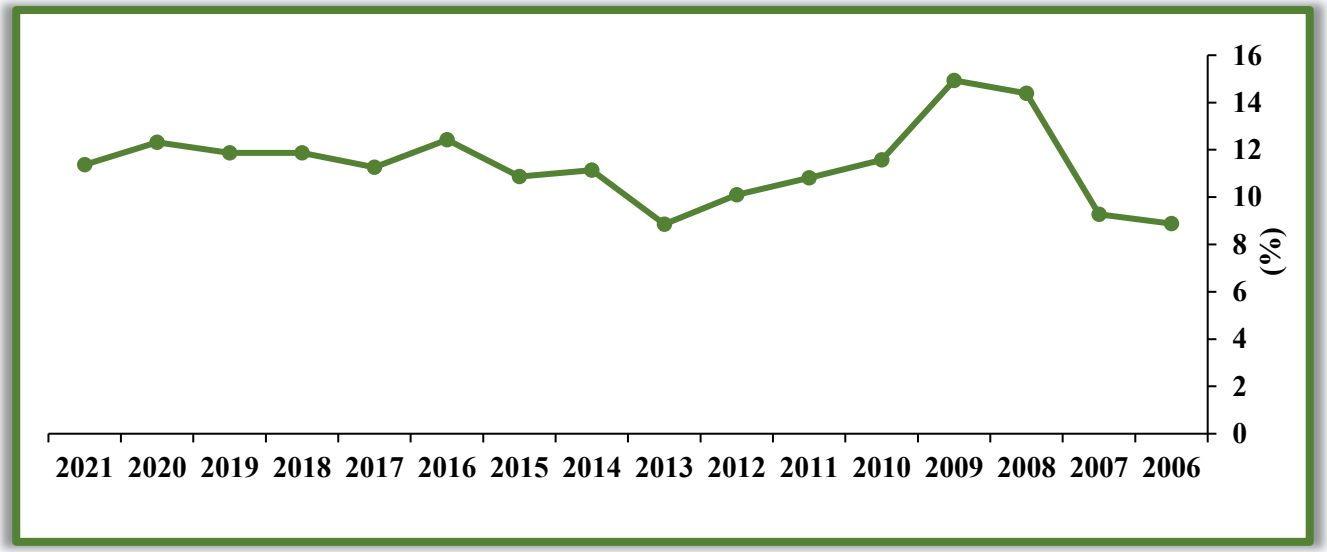

ومن المؤشرات المهمة لتأثيرات منظومة الحصار على القطاع الزراعي في قطاع غزة تراجع دور القطاع الزراعي وانخفاض قدرته الاستيعابية للأيدي العاملة، حيث تراجع إسهام القطاع الزراعي في استيعاب الأيدي العاملة من 13.1% سنة 2007 ليصل إلى 5.7% سنة 2020.[17]

[15] النسبة من احتساب الباحث بالاستناد إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 1994–2020.

[16] الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 1994–2020.

[17] علا عوض، أداء الاقتصاد الفلسطيني عام 2020، ص 24.

ويعود تدني إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل الأيدي العاملة في قطاع غزة إلى المعوقات المتعددة التي واجهت هذا القطاع منذ حدوث الانقسام وفرض منظومة الحصار الشامل على قطاع غزة سنة 2007، ومن أهمها؛ تآكل القاعدة الإنتاجية وتدمير البنى التحتية؛ وذلك بسبب فرض الحصار الشامل ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم والموارد الطبيعية، ومصادرة الأراضي الزراعية والموارد المالية، وفرض قيود على حركة عمالة القطاع الزراعي التي تحوّل نحو قطاع الخدمات كمصدر بديل للتشغيل، وكذلك تقييد المدخلات الإنتاجية للزراعة من بذور وأسمدة ومبيدات ومعدات وآلات، والقيود المفروضة على حركة السكان الفلسطينيين ونقل البضائع، والتي حالت دون وصول المزارعين إلى أراضيهم لممارسة أعمالهم وتسويق واستيراد وتصدير المنتجات والمدخلات الزراعية، علاوة على ذلك، التأثير السلبي للحصار على المنتجات الزراعية القابلة للتلف والمحدودة الصلاحية، والسيطرة على الموارد المائية، مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وعمل على تآكل أرباح المنتجين الفلسطينيين نظراً لعدم قدرة منتجاتهم على منافسة مثيلاتها الإسرائيلية، وبالإضافة إلى تقليص مسافة الصيد إلى 3–6 أميال في معظم سنوات الحصار، وتزداد في أوقات التخفيف والتسهيلات الاقتصادية في ظلّ التفاهمات مع الاحتلال لتصل إلى 12 ميلاً وفي أحسن الأوقات إلى 15 ميلاً، في حين أن مسافة الصيد المسموح بها في اتفاق أوسلو Oslo Accords 20 ميلاً بحري، وبالتالي فإن تقليص مسافة الصيد يؤدي بالفعل إلى نضوب وانخفاض العائد من أنشطة الصيد.[18]

4. تأثيرات منظومة الحصار الشامل على القطاع التجاري:

يُعدّ القطاع التجاري من أبرز القطاعات الاقتصادية التي أصابتها تأثيرات منظومة الحصار الشامل، جراء تراجع الصادرات والواردات بسبب إلغاء الكود الجمركي وإغلاق كافة المعابر التجارية باستثناء

[18] سمير أبو مدلله ، "انعكاسات الحصار الإسرائيلي على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة،" **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، جامعة الأزهر، غزة، العدد 17، 2017، ص 256–257.

معبر كرم أبو سالم التجاري، حيث انخفض متوسط حجم الصادرات من قطاع غزة خلال الفترة التي سبقت الحصار 1996–2006 من 42.5 مليون دولار لتصل إلى 7 مليون دولار كمتوسط بعد الحصار 2007–2020.[19]

في المقابل انخفض متوسط حجم الواردات إلى قطاع غزة خلال الفترة التي سبقت الحصار 1996–2006 من 621.3 مليون دولار لتصل إلى 559.3 مليون دولار كمتوسط بعد الحصار 2007–2020.[20]

وقد قدرت قيمة الخسائر جراء انخفاض الصادرات والواردات بفعل تأثيرات الحصار بنحو 10 ملايين دولار شهرياً، وكذلك جراء استمرار القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الاستيراد والتصدير.[21]

---

[19] قام الباحث باحتساب المتوسط بالاستناد إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، 2021.

[20] المرجع نفسه.

[21] غازي الصوراني، **اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام** (غزة: إصدارات جامعة الأقصى، 2019)، ص 240.

وفي محاولة لتفكيك منظومة الحصار الشامل على القطاع التجاري وإغلاق المعابر وفرض قيود مشددة على دخول وخروج السلع والبضائع من وإلى قطاع غزة برزت ظاهرة تجارة الأنفاق، وعلى الرغم من أن تجارة الأنفاق كانت أحد الحلول المتاحة لتخفيف الحصار وتعويض السلع والبضائع في الأسواق، إلا أنها أصابت الاقتصاد الفلسطيني بالضرر نتيجة المخاطر والسلبيات التي ترتبت على تنامي وبروز هذه الظاهرة خلال الحصار، خصوصاً أن السلبيات كانت كبيرة وعميقة، فهي حوّلت قطاع غزة إلى سوق استهلاكية فقط، إذ لم يتم تصدير أي مادة أو سلعة عبر الأنفاق، كما أدخلت قطاع غزة في أزمة نقدية نتيجة تصدير الأموال واستيراد السلع، وتعميق الانقسام والانفصال السياسي عن الضفة الغربية، ما أسهم في تفكيك النسيج الاجتماعي، إضافة إلى تزايد مظاهر الانحراف الاجتماعي بكل أنواعه؛ المخدرات والحبوب المخدرة، والسرقة، والقتل، والتفكك الأسري، وظهور طبقة جديدة من الأثرياء يزيد عددهم على 200 شخص، قدّرت ثرواتهم بالملايين. كما ركز أصحاب الأنفاق على عمليات توظيف الأموال بدلاً من استثمارها؛ من خلال توظيفها في قنوات غير منتجة تتمثل بعمليات شراء وبيع الأراضي والعقارات، ومعارض السيارات، والمجمّعات الاستهلاكية الكبيرة، والفنادق، وبعض مؤسسات التمويل والصرافة، وغيرها.[22]

وفي هذا الصدد أشار تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)، بأن التهريب عبر الأنفاق لم يتمكن من تزويد القطاع بالمستوى المطلوب من الواردات بأنواعها لإعادة بناء اقتصاده الإنتاجي، ولم يتمكن أيضاً من إحداث أي أثر على قطاع التصدير.[23]

[22] سمير أبو مدلله، "اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة: ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية ؟!!،" مجلة **سياسات**، معهد السياسات العامة، رام الله، العدد 12، 2010، ص 43.

[23] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، 2015، ص 20.

وقد استمرت ظاهرة تجارة الأنفاق من سنة 2008 وحتى سنة 2013، حيث أحكم الجيش المصريّ في سنة 2013 قبضته على الحدود لمنع التهريب وتجارة الأنفاق، وبدأ بتطبيق مختلف الوسائل لتدمير الأنفاق ومنع حفرها، والتي كان بعضها مطبقاً قبل ذلك ولكن بوتيرة أقل، وتصاعدت الإجراءات المصريّة تحديداً بعد انتهاء العدوان الإسرائيليّ على غزّة سنة 2014، من خلال إقامة منطقة عازلة في الجهة المصريّة من الحدود مع قطاع غزّة، ونُفذت هذه المنطقة العازلة على عدّة مراحل، بدأتْ في مرحلتها الأولى بعمق 500م داخل الحدود المصريّة، ومن ثمّ توّسعت في المرحلة الثانيّة إلى ألف متر (1 كم)، شملت المرحلتان الأولى والثانية تهجير آلاف العائلات في رفح المصريّة، وهدم ما يقارب ألفَي منزل، بحيث وصل عدد المنازل المهدمة خلال عام 2014–2015 أكثر من 3,200 منزل، وفي المرحلة الرابعة سنة 2017، وصلت المنطقة العازلة إلى عمق ألفَي متر، وبحسب تصريحات مصريّة، فإن المنطقة العازلة قد تمتد إلى عمق 5–6 كم في الأراضي المصريّة، وهو ما يعني إزالة مدينة رفح المصريّة بشكلٍ كاملٍ، وتهجير أهلها، وتفكيك البنى الاجتماعيّة التي شكّلت حاضنةً للأنفاق وانتهاء تجارة الانفاق بشكل نهائي.[24]

رابعاً: الاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة في سياق منظومة الحصار الشامل:

مثَّلت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة أداة أساسية في منهج الحصار والتدمير الذي تستخدمه "إسرائيل" للإجهاز على ما أنجزه الفلسطينيون اقتصادياً واجتماعياً، ومن ثم تقويض قدرة الاقتصاد على النمو، الأمر الذي يُضعِف المشروع الوطني برمّته، ويدمّر إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية، بما يشمل أيضاً، بناء اقتصاد وطني مستقل يعتمد على قدراته الذاتية وموارده.

وفي إطار منهج الحصار والتدمير، قامت "إسرائيل" بعملية دمار شاملة عبر شنّها أربعة اعتداءات عسكرية متتالية على قطاع غزة على مدار عقد ونصف في السنوات 2008، و2012، و2014، و2021،

[24] أنفاق رفح التجارية: الحفر من أجل البقاء، موقع متراس، 2019/1/24، انظر: https://metras.co

تخللها هجمات عسكرية متفرقة، وتسببت في تكبّد قطاع غزة خسائر بشرية ومادية واقتصادية فادحة، فعلى صعيد الخسائر البشرية؛ تسببت الهجمات الحربية خلال هذه الاعتداءات في قتل 5,418 شخصاً، يُشكّل الأطفال منهم 23% والسيدات 9%، كما أصيب آلاف المدنيين العُزّل، وعلى صعيد الخسائر المادية؛ دمّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الاعتداءات نحو 12,631 وحدة سكنية بشكل كلي، و41,780 وحدة سكنية بشكل جزئي، وشدّدت القيود على دخول مواد البناء لتحرم الفلسطينيين في قطاع غزة من إعادة بناء وترميم منازلهم، وعلى صعيد الخسائر الاقتصادية؛ دمّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الاعتداءات نحو 3,118 منشأة تجارية، و557 مصنعاً، و2,237 مركبة، و2,755 منشأة عامة.[25]

هذا وقد بلغت تكلفة الأضرار والخسائر الاقتصادية التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية خلال الاعتداءات العسكرية الكبرى (2008، 2012، 2014، 2021) نحو 7,636 مليون دولار، انظر شكل رقم 4.

شكل رقم 4: قيمة الخسائر الإجمالية الناجمة عن الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة[26]

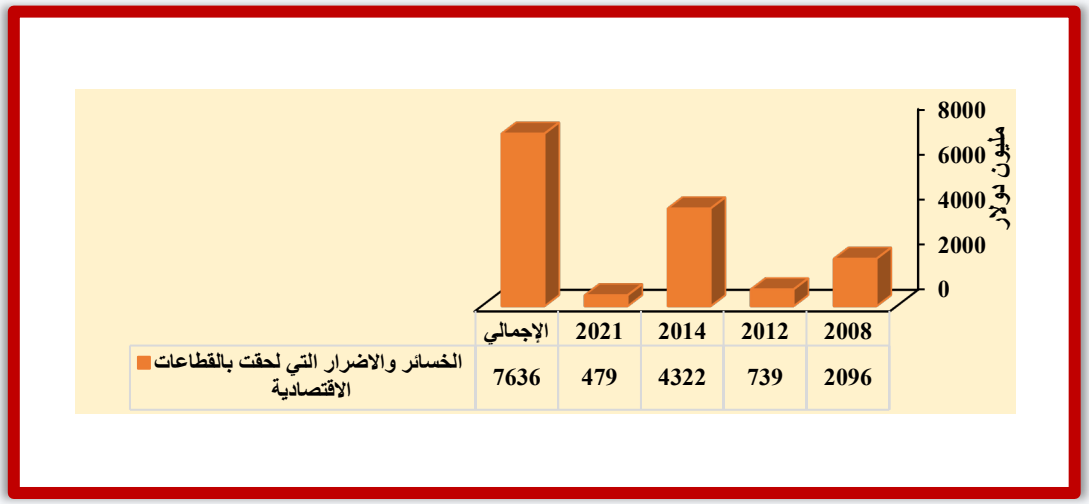

[25] ورقة حقائق: "15 عاماً من الحصار: "غزة" مكان غير صالح للحياة،" مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، 2022، ص 4.

[26] البيانات المدرجة في الشكل تجميع الباحث بالاستناد إلى المراجع التالية:

تقرير إحصائي شامل يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، 2014؛ والمسح الميداني للمنشآت الصناعية التي تضررت في الحرب الأخيرة على غزة، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، غزة، 2015؛ وخطة تنمية وإعادة إعمار قطاع غزة، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار(بكدار)، القدس، 2014؛ وتقرير حصر أضرار العدوان مايو 2021، اللجنة الحكومية العليا لإعمار غزة، غزة، 2021.

ويوضح شكل رقم 4 أن الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية في قطاع غزة خلال الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، كانت واسعة المدى، إلا أن العدوان العسكري الذي شنّته "إسرائيل" على القطاع في صيف 2014 والذي استمر 51 يوماً، كان الأشدّ تأثيراً وضرراً، سواء على صعيد الخسائر المباشرة أو غير المباشرة أم تأثيراته المستقبلية في حياة الناس والمتغيرات الاقتصادية.

لقد أدى العدوان الإسرائيلي في صيف سنة 2014، إلى إلحاق دمار هائل بالبنية التحتية لقطاع غزة المنهكة أصلاً، والفتك بقاعدته الإنتاجية، ولم يترك مجالاً لإعادة إعمار وإنعاش اقتصادي معقول، كما أدى إلى إفقار السكان الفلسطينيين في غزة، وجعل رفاههم الاقتصادي أشدّ سوءاً من المستوى الذي كان عليه خلال عقدين سابقين.[27]

وتجدر الإشارة إلى أن تكرار الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة في السنوات الأخيرة، وتحديداً خلال سنوات الحصار وما خلفته هذه الاعتداءات من دمار كبير وعميق وخسائر اقتصادية فادحة، أوجد مساحة للتدخلات الدولية والإقليمية للتدخل في قضية إعادة الإعمار، حتى بات مصطلح إعادة الإعمار جزءاً مهماً من كل خطط الإنعاش والدعم الاقتصادي، وبالرغم من بعدها الإنساني الواضح، فإن قضية إعمار قطاع غزة تُعدّ صعبة ومتشابكة، فهي مزيج من العوامل والمتغيرات المعقدة والمتداخلة، يتقاطع فيها الإنساني بالسياسي والاقتصادي، والمحلي والإقليمي والدولي.[28]

كما أن قضية إعادة الإعمار لم تعُد قضية فلسطينية خالصة، فهناك مجموعة من اللاعبين الإقليميين والدوليين، على رأسهم "إسرائيل"، التي تحكّم حصارها على قطاع غزة، وتقرر طبيعة وحجم التعاملات التجارية معه ومن خلاله، إضافة إلى الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي European Union، والأمم المتحدة United Nations (UN)

[27] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف ونيويورك، 2014، ص 11.

[28] مازن العجلة، "الاقتصاد السياسي لإعادة إعمار قطاع غزة: السياسة قبل الاقتصاد،" موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله، 2021، ص 2.

وبعض الدول العربية المؤثرة مثل مصر وقطر، وهناك ثمّة مشكلة تمثّل خطورة بالغة على قضية الإعمار، تكمن في تأثير النفوذ الأمريكي والإسرائيلي ورؤيتهم لإعادة الإعمار وربطها بالشروط السياسية، وأهمها؛ التوصل لهدنة طويلة المدى، وإنهاء ملف تبادل الأسرى.[29]

وبالإضافة إلى المخاطر السياسية والتدخلات الإقليمية نتيجة التدخل في رؤية ومسار قضية الإعمار، هناك مخاطر اقتصادية أيضاً تتمثل في تحويل مسار الدعم والتمويل الخارجي إلى إعادة الإعمار بدلاً من توجيهه في مسار التنمية الاقتصادية؛ الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، الأمر الذي جعل تحقيق تنمية اقتصادية في ظلّ منظومة الحصار الشامل والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة غاية في الصعوبة والتعقيد.

خامساً: التكلفة الاقتصادية لمنظومة الحصار الشامل والاعتداءات العسكرية:

في إطار ما سبق، فإن حصار قطاع غزة، وإغلاق المعابر التجارية كافة، وحظر إدخال المواد الخام والاعتداءات المتكررة على القطاع وعلى مدار 15 عاماً، أدى إلى انهيار القطاعات الاقتصادية الحيوية، الزراعية والصناعية والتجارية، المكونة لاقتصاد القطاع، وتسبب ذلك في توقف معظمها عن العمل، وتقليص الطاقة الإنتاجية للبعض الآخر. وقد خلّف ذلك ضرراً بالغاً أصاب العاملين فيها، إذ فَقَدَ الآلاف فرص عملهم وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الضرورية والأساسية، وتفشّت البطالة، ووصلت إلى معدلات غير مسبوقة عالمياً، واتسعت دائرة الفقر بعد أن وصلت إلى معدلات كارثية.

وبحسب تقرير "الأونكتاد" الصادر في 2020/11/25، قُدّرت التكلفة الاقتصادية لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال سنوات الحصار بنحو 16.7 مليار دولار، وهو ما يعني أن نصيب الفرد الواحد من الخسائر الاقتصادية بفعل

[29] مازن العجلة، "إعادة الإعمار في قطاع غزة بعد عام من العدوان الإسرائيلي: الخيارات والسياسات،" مسارات، 2022، ص 7.

الحصار بلغ نحو 9 آلاف دولار، سبّبها الإغلاق طويل الأمد والاعتداءات العسكرية التي تعرّض لها القطاع خلال فترة الحصار.[30]

سادساً: انعكاسات آثار منظومة الحصار الشامل والاعتداءات العسكرية المتكررة على الشباب في قطاع غزة:

تأثر قطاع غزة تأثراً شديداً بالحصار والاعتداءات العسكرية المتكررة التي شنّتها "إسرائيل" في السنوات الأخيرة، والتي من خلالها بات يعيش المواطنون في قطاع غزة أوضاعاً اقتصادية صعبة ومأساوية، إضافة إلى استمرار حالة الانقسام الفلسطيني التي ألقت بظلالها الثقيلة أيضاً على كافة القطاعات الاقتصادية وكافة شرائح المجتمع وخصوصاً الشباب.[31]

1. ارتفاع معدلات البطالة:

وصلت نسبة البطالة في قطاع غزة إلى معدلات غير مسبوقة على مستوى العالم بنسبة 46.9%، بواقع 46.9% بين الذكور المشاركين في القوى العاملة، و65% بين الإناث المشاركات في القوى العاملة في سنة 2021.[32] ويبين شكل رقم 5 تزايد معدلات البطالة واستفحالها في قطاع غزة طوال سنوات الحصار مقارنة على ما كانت عليه قبل الحصار، حيث كانت نسبة البطالة 30.3% سنة 2005 وارتفعت إلى 46.9% سنة 2021.

---

[30] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف ونيويورك، 2020.

[31] رائد حلس، "تطور الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية،" ص 77.

[32] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2021** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022)، ص 30.

شكل رقم 5: معدل البطالة في قطاع غزة خلال الفترة 2005–2021[33]

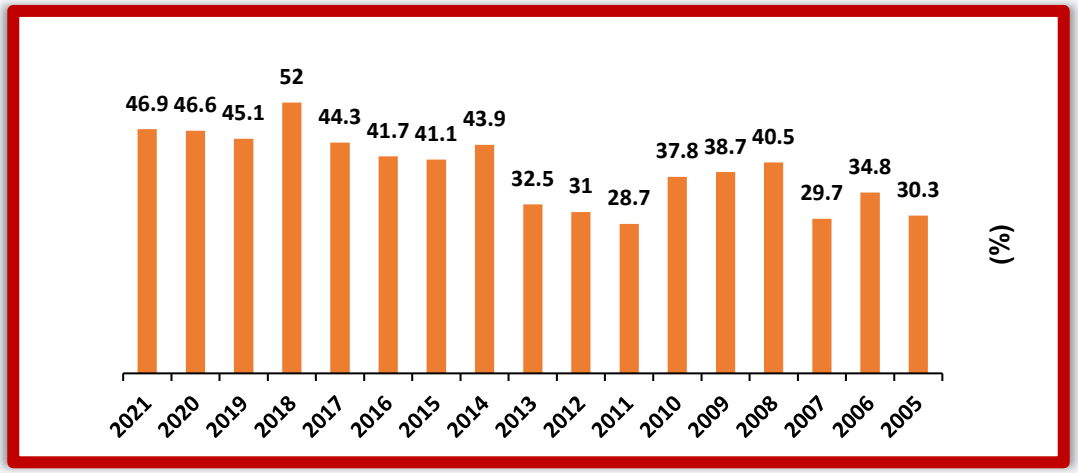

وتتفاقم مشكلة البطالة في قطاع غزة عندما يدور الحديث عن البطالة في أوساط الشباب والخريجين الجامعيين، حيث بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة في أوساط الشباب من الفئة العمرية 20–29 عاماً، الحاصلين على مؤهل علمي دبلوم متوسط أو بكالوريوس نحو 78.4% في سنة 2020،[34] ولا تقتصر المشكلة فقط على معدل البطالة المرتفع في أوساط الشباب والخريجين الجامعيين، بل تتزايد حدّة المشكلة وتتعمّق خطورتها في التزايد المستمر في أعداد الشباب الخريجين في ظلّ محدودية وقلة الفرص في سوق العمل المحلي، حيث يبلغ متوسط خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية نحو 40 ألف خريج وخريجة سنوياً، في المقابل يستوعب سوق العمل المحلي معدل 8 آلاف فرصة عمل سنوياً للخريجين 20–29 عاماً،[35] وهذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني وخصوصاً في قطاع غزة أمام معضلة حقيقية؛ وهي توفير فرص عمل لهذا الكم الهائل من الشباب والخريجين سنوياً، إضافة إلى العاطلين عن العمل مسبقاً، والعاطلين عن العمل من غير المتعلمين "العمالة" غير الماهرة، وهذا بدوره سيؤثر سلبياً على مسار التنمية الحالية والمستقبلية.

---

[33] الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2021.

[34] بيان صحفي بعنوان: مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد (20 – 29 سنة)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، ص 2.

[35] بيان صحفي خاص بالطلبة الذين تقدموا لامتحان شهادة الثانوية العامة "التوجيهي" للعام 2020/2019، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020، ص 1.

2. اتساع دائرة الفقر في قطاع غزة في أوساط الشباب:

نتيجة لاستمرار الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بالتدهور على نحوٍ متسارع، وفي أعقاب تراجع جميع القطاعات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية، بسبب تأثيرات منظومة الحصار الإسرائيلي الشامل منذ 15 عاماً، إضافة إلى أربع اعتداءات عسكرية كبرى شُنّت على القطاع، عمد خلالها الاحتلال الإسرائيلي على تدمير المنشآت الاقتصادية وتقويض عملها، وكذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي في فرض القيود على الصادرات والواردات من وإلى قطاع غزة، ما عزّز ارتفاع نسب البطالة في صفوف المواطنين الذين يمارسون مِهناً كالصيد، والزراعة، وعمال البناء، والصناعات المختلفة التي تدهورت نتيجة استمرار الحصار وأسهم في تعميق الأزمات الاقتصادية، وبالتالي، أصبح يعاني 53% من سكان القطاع من الفقر، في حين يعاني 68.5% من انعدام الأمن الغذائي.[36]

ولم يكن الشباب في قطاع غزة بعيداً عن هذه التأثيرات، فقد تسبّبت تأثيرات منظومة الحصار الإسرائيلي الشامل الشباب وكانت أشدّ قسوة عليهم، حيث اتسعت دائرة الفقر في أوساط الشباب ووصلت إلى معدلات كارثية، إذ بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة في أوساط الشباب من الفئة العمرية 20–29 عاماً، نحو 57% خلال سنة 2021.[37]

وبذلك تشكل دائرة الفقر في قطاع غزة تحدياً جديداً لصناع القرار الاقتصادي، تستدعي الضرورة لمعالجتها ومكافحة أسبابها في ظلّ معيقات كثيرة؛ أبرزها استمرار منظومة الحصار وسياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية، واستمرار الانقسام السياسي الفلسطيني.

---

[36] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين،" رام الله، حزيران/ يونيو 2020، ص 13.

[37] بيان صحفي حول أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021.

3. تزايد الرغبة في الهجرة في أوساط الشباب:

نتيجة الأوضاع المعيشية المتردية في قطاع غزة وخصوصاً في سنوات الحصار والانقسام والاعتداءات العسكرية المتكررة، تزايدت الرغبة لدى الشباب في الهجرة وفقاً لمسح الشباب الفلسطيني لسنة 2015، فقد بلغت نسبة الشباب من الفئة العمرية (15–29) الراغبين في الهجرة في قطاع غزة من حملة الدبلوم فأعلى 41.8%، وبلغت نسبة الشباب الراغبين في الهجرة في قطاع غزة من حملة الثانوية العامة 35.8%، في حين بلغت نسبة الشباب في قطاع غزة الراغبين في الهجرة الذين يحملون مؤهل أقل من الثانوية العامة 37%.[38]

وعلى الرغم من مخاطر الهجرة العالية وخصوصاً بالنسبة لفئة الشباب القاطنين في قطاع غزة، إلا أن كثيراً من الشباب تحدثوا عن الهجرة كخيار، ويتمتع بأولوية كبيرة لديهم وفق ما رصدته دراسة صندوق الأمم المتحدة للسكان في تشرين الأول/ أكتوبر 2014؛ فقبل الحرب التي وقعت في سنة 2014، كانت نسبة مرتفعة من الشباب تتحدث عن مغادرة قطاع غزة للعمل أو للدراسة، أما بعد الحرب يميل الكثير من الشباب إلى الهجرة بغضّ النظر عن الفرص المتاحة خارج القطاع، حيث أشار ما يقارب 64% من عينة الشباب المستهدفين ضمن الدراسة إلى أن ظروف الحصار الحالية تبرر الهجرة خارج قطاع غزة فيما أيّد 41% فكرة الهجرة على اعتبار أنها حلّ للمشاكل التي يعاني منها الشباب في قطاع غزة.[39]

وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في أعداد الشباب التي هُجرت من قطاع غزة، نتيجة تأثيرات منظومة الحصار على قطاع غزة، وما ترتب عليها من عوامل اقتصادية وخصوصاً في أوساط

---

[38] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح الهجرة عام 2015،" 2016، ص 87.

[39] وسيم برغال، **دراسة تحليلية: واقع فئات الشباب الضعيفة والمهمشة في فلسطين** (نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان، كانون أول/ ديسمبر 2016)، ص 15.

الشباب، والتي تتمثل في ظروف المعيشة الصعبة، والنقص في فرص العمل، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع دائرة الفقر.[40]

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يتوفر إحصاءات دقيقة من الجهات الرسمية وذات العلاقة بأعداد الشباب الذين هاجروا من قطاع غزة في السنوات الأخيرة، خصوصاً وأن آخر مسح للهجرة أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كان في سنة 2015، لكن في منتصف أيار/ مايو 2020، نشرت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية (مكان) Israeli Public Broadcasting Corporation (Kan) تقريراً تلفزيونياً حول الشبان الفلسطينيين الذين هاجروا من قطاع غزة، والذين تجاوز عددهم وفقاً للتقديرات الإسرائيلية الـ 40 ألف، حتى منتصف سنة 2018، في حين تشير تقديرات منظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد الشباب المهاجرين من قطاع غزة بلغ نحو 61 ألف شاب، بينما يشير مختصون حقوقيون من غزة إلى أن أعدادهم فاقت الـ 70 ألف شاب منذ سنة 2014 حتى بداية 2020.[41]

لقد أصبحت ظاهرة هجرة الشباب من قطاع غزة مشكلة تثير القلق، وبالتالي لا بدّ من مشاركة جميع الأطراف، الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، للتدخل في مكافحتها، ويعتقد الباحث أن أحد المداخل الرئيسية لمكافحة ظاهرة الهجرة من قطاع غزة هو المدخل الاقتصادي، والذي يتمثل في تحسين الظروف الاقتصادية وتوفير فرص العمل، خصوصاً وأن البطالة بالنسبة للشباب هي الهاجس الأكبر والمشكلة الأكبر التي تواجههم وتؤثر بقوة على حياتهم.

---

[40] رائد حلس، "ورقة عمل: تداعيات الحصار على واقع ومستقبل الشباب في قطاع غزة،" اللقاء المجتمعي: الشباب الفلسطيني وتحديات المرحلة، مؤسسة صوت المجتمع، غزة، 2019، ص 8.

[41] شباب غزة.. من واقعٍ مُر إلى لجوءٍ أكثر مرارة، موقع بوابة الهدف الإخبارية، 2021/5/3، انظر: https://hadfnews.ps

توصيات ختامية:

إن تجربة التعايش مع حالة الحصار والانقسام والعدوان المتكرر خلال عقد ونصف من الزمن كانت صعبة، شملت تأثيراتها مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية المكونة للاقتصاد في قطاع غزة، وانعكست تأثيراتها على كافة شرائح المجتمع وبصورة أكثر حدّة على الشباب الذي يُعدّ العنصر الأهم لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في المدى القصير والبعيد، خصوصاً وأن الشباب هم صُنّاع التنمية، ومن منطلق أن التنمية أُعدّت من أجلهم، لا بدّ من تمكين الشباب في وطنهم من خلال تحسين الظروف المعيشية، وإيجاد فرص عمل لهم، وإشراكهم في القرار السياسي، وبناءً عليه نقترح التوصيات الآتية:

1. ضرورة إتمام ملف المصالحة وإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، والعمل بشكل موحّد لمعالجة الآثار والتداعيات التي كانت بفعل الانقسام.
2. حشد كافة آليات الضغط والتأثير الدولي بالاستناد إلى الخطاب الحقوقي بهدف حثّ المجتمع الدولي للضغط على الاحتلال ورفع الحصار والسماح بحرية الحركة للأفراد والبضائع، إلى جانب وقف الاعتداءات العسكرية المتكررة على القطاع.
3. العمل على تقديم العون الاقتصادي للشباب في قطاع غزة؛ من خلال إيجاد فرص عمل لهم، والحدّ من مشكلة البطالة.
4. العمل على استيعاب الخريجين في المؤسسات الحكومية قدر الإمكان، وفي ظلّ عدم قدرة القطاع العام على استيعاب هذا الكم من الخريجين يبقى القطاع الخاص الملاذ الوحيد لاستيعاب جزء من الخريجين في سوق العمل.
5. تشجيع الشباب للتوجه نحو المشاريع الشبابية والإبداعية الريادية الصغيرة.
6. إعداد دراسات حول احتياجات سوق العمل الفلسطيني من التخصصات الجامعية والمهنية، تستفيد منها المؤسسات التعليمية عند توفير التخصصات لطلابها.
7. تخصيص موازنات خاصة محابية للشباب الخريجين العاطلين عن العمل، ودعم المبادرات الإبداعية، وتخصيص بند في الموازنة العامة لمشاريع الفئات غير المقتدرة وخصوصاً فئة الشباب.